Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 58-72
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.4

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475 - E-ISSN 3079-8167

Measuring and analyzing the impact of customs tariffs on foreign trade in developing countries for the period 1990-2022*

Omer Hawas Hassan[(1)], Saad Mahmoud Khalil Al-Kawaz[(2)]
University of Mosul - College of Administration & Economics[(1),(2)]
(1) Omar.bap101@student.uomosul.edu.iq (2) saad.alkawaz588@gmail.com

Key words:
Foreign trade, customs tariffs, Panel Data, PMG-ARDL.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	21 ***Apr***. 2025
Accepted	08 ***May***. 2025
Avaliabble online	31 ***Dec***. 2025

©2025 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Omer Hawas Hassan
University of Mosul

Abstract:
Customs tariffs are one of the main economic tools used by governments to regulate the macroeconomy and mobilize budget revenues towards the goal of economic growth, poverty alleviation and social justice. Therefore, the aim of this study is to identify the impact of customs tariffs on the foreign trade of developing countries. The problem of the study can be summarized as most countries of the world faced challenges in their foreign trade and enhancing economic growth rates. Due to the strategies employed in its trade policies, customs tariffs are one of the strategies it adopts to regulate trade operations with the outside world, which impacts economic indicators. The study is based on the hypothesis that the structure of foreign trade is affected by a set of economic variables, including customs tariffs, which have an impact on foreign trade in the selected sample countries. To this end, the study used secondary data sources from the World Development Indicators for longitudinal data spanning the period 1990-2022. The study relied on a measurement methodology using the Panel-ARDL autoregressive distributed lag (PADL) model and the PMG-ARDL method to analyze the long- and short-term effects between the studied variables, as well as the adjustment speed parameter. Additionally, the study used imports as an indicator of foreign trade. However, the study incorporated other economic variables as control variables that can affect foreign trade, such as gross capital formation, foreign direct investment, the exchange rate, and government spending. The study's long-term findings show a significant and inverse relationship between imports and both customs tariffs on manufactured products and gross capital formation. There is a significant positive relationship between imports and both foreign direct investment and government spending. The effect of the exchange rate variable was not significant at the 5% significance level, but was significant at the 10% significance level. Based on the findings, the study recommends that governments worldwide, particularly those in the study sample, focus policies on gradually opening up their economies to foreign trade based on strategic trade agreements that protect key domestic industries while strengthening sectors where developing countries have a competitive advantage. This approach will help mitigate any short-term negative impacts while leveraging long-term benefits.

*The research is extracted from a doctoral dissertation of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 58-72
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.4

قياس وتحليل تأثير التعريفات الجمركية على التجارة الخارجية في الدول النامية للمدة (1990-2022)*

الباحث: عمر حواس حسن — **أ.د. سعد محمود خليل الكواز**
جامعة الموصل ـ كلية الإدارة والاقتصاد — **جامعة الموصل ـ كلية الإدارة والاقتصاد**
Omar.bap101@student.uomosul.edu.iq — saad.alkawaz588@gmail.com

المستخلص

تعد التعريفات الجمركية واحدة من الأدوات الاقتصادية الرئيسة التي تستخدمها الحكومات لتنظيم الاقتصاد الكلي وتعبئة الإيرادات للميزانية نحو هدف النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر والعدالة الاجتماعية؛ لذا فإن الهدف من هذه الدراسة التعرف على تأثير التعريفات الجمركية في التجارة الخارجية للدول النامية؛ إذ تتلخص مشكلة الدراسة بأن معظم دول العالم واجهت تحديات امام تجارتها الخارجية وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي؛ بسبب الاستراتيجيات المستخدمة في سياساتها التجارية، وتكون التعريفات الجمركية من إحدى تلك الاستراتيجيات التي تعتمدها لتنظيم العمليات التجارية مع العالم الخارجي والتي تؤثر في المؤشرات الاقتصادية، وتستند الدراسة إلى فرضية مفادها أن هيكل التجارة الخارجية يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك التعريفات الجمركية التي لها تأثير في التجارة الخارجية في دول العينة المختارة، ولأجل ذلك استخدمت الدراسة مصادر بيانات ثانوية من مؤشرات التنمية العالمية للبيانات الطولية (Longitudinal data) الممتدة من 1990-2022، إذ اعتمدت الدراسة على منهجية القياس باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Panel – ARDL) وبطريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG-ARDL) لتحليل التأثيرات طويلة وقصيرة الأمد بين المتغيرات المدروسة، فضلاً عن معلمة سرعة التعديل. وإلى جانب ذلك، استخدمت الدارسة الاستيرادات مؤشراً للتجارة الخارجية، ومع ذلك، أدمجت الدراسة المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالمتغيرات التحكمية التي تؤثر في التجارة الخارجية، مثل إجمالي تكوين رأس المال، والاستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف، والإنفاق الحكومي. والنتائج التي توصلت اليها الدراسة للأمد الطويل، فإن العلاقة معنوية وعكسية بين الاستيرادات وكلٍّ من التعريفة الجمركية على المنتجات المصنعة، وإجمالي تكوين رأس المال، في حين أن هناك علاقة طردية معنوية بين الاستيرادات وكل من متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر، والإنفاق الحكومي، في حين تأثير متغير سعر الصرف لم يكن معنوياً عند مستوى دلالة 5% ولكنه كان معنوياً عند مستوى دلالة 10%. وبناءً على النتائج، توصي الدراسة بأن تقوم حكومات دول العالم، ولا سيما دول عينة الدراسة ان تركز السياسات على فتح الاقتصاد تدريجياً أمام التجارة الخارجية بناءً على اتفاقيات تجارية استراتيجية تحمي الصناعات المحلية الرئيسة مع تعزيز القطاعات التي تتمتع فيها الدول النامية بميزة تنافسية، وسيساعد هذا النهج في التخفيف من أي آثار سلبية قصيرة الأجل مع الاستفادة من الفوائد طويلة الأجل.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، التعريفة الجمركية، Panel Data، PMG-ARDL.

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الأول.

المقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية أسهمت في تعزيز أهمية دراسة تأثير التعريفات الجمركية على التجارة الخارجية، ولا سيما في الدول النامية. وقد دفعت هذه التحولات العديد من الدول إلى إعادة النظر في هيكل سياستها التجارية، في محاولة لمواكبة التغيرات العالمية والتفاعل الإيجابي مع التكتلات الاقتصادية والتوجهات التحررية في التجارة. وضمن هذا السياق، أصبحت السياسة التجارية تمثل تحدياً استراتيجياً حقيقياً أمام صناع القرار، نظراً لما تتطلبه من تنسيق دقيق مع مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية الأخرى. وتكمن صعوبة صياغة سياسة تجارية فعالة في ضرورة التوفيق بين أهداف الحماية والإيرادات من جهة، ومتطلبات الانفتاح والتكامل الاقتصادي من جهة أخرى. وتعتمد معظم الدول، لا سيما النامية منها، على عائدات التجارة الخارجية كمصدر رئيس لإيراداتها العامة، لذا تلجأ إلى استخدام أدوات متعددة لتنظيم العلاقات التجارية مع العالم الخارجي، وتعد التعريفات الجمركية من أبرز هذه الأدوات. ومنذ تسعينيات من القرن العشرين، قامت العديد من الدول خصوصاً تلك ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة في تنفيذ إصلاحات جمركية، بهدف تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق متطلبات التنمية. ومع ذلك، ما تزال قضية التعريفات الجمركية تثير جدلا خصوصاً في ظل الاعتماد الدول على إيراداتها في تمويل الموازنة العامة. ورغم أنها تسهم في زيادة الإيرادات، إلا أن استمرار الاعتماد عليها قد يخلف آثاراً سلبية، منها ارتفاع أسعار السلع، وإضعاف القدرة التنافسية، والتأثير المباشر على مستوى المعيشة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين السياسات الجمركية ومؤشرات التجارة الخارجية، مع الأخذ بنظر الاعتبار متغيرات اقتصادية أخرى مؤثرة. ويمكن أن تسهم نتائج الدراسة في تقديم توصيات مدعومة بالأدلة لصناع القرار في الدول النامية بشأن تبني سياسات تجارية أكثر كفاءة، تعزز من انسيابية التبادل التجاري، وتدعم تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة بأن معظم دول العالم، بما فيها الدول النامية واجهت تحديات امام تجارتها الخارجية وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي؛ بسبب الاستراتيجيات المستخدمة في سياساتها التجارية، وتكون التعريفات الجمركية من أحد تلك الاستراتيجيات التي تعتمدها لتنظيم العمليات التجارية مع العالم الخارجي والتي تؤثر في المؤشرات الاقتصادية، وبذلك، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. ما تأثير التعريفات الجمركية في حركة الصادرات والاستيرادات للدول النامية؟
2. ما تأثير المتغيرات الاقتصادية الأخرى في مؤشر التجارة الخارجية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1. التعرف على الجانب النظري والفلسفي للتجارة الخارجية.
2. قياس تأثير التعريفات الجمركية ومتغيرات اقتصادية أخرى في التجارة الخارجية للدول النامية وتحليله للمدة 1990-2022.

فرضية الدراسة:

تستند الدراسة إلى فرضية مفادها أن هيكل التجارة الخارجية يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك التعريفات الجمركية التي لها تأثير في التجارة الخارجية في دول العينة المختارة.

الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

تشمل العينة مجموعة من الدول النامية التي توافرت بياناتها خلال أطول مدة زمنية ممكنة، ويشار إلى النقص الشديد في بيانات التعريفات الجمركية لأغلب دول العالم وبالأخص الدول النامية؛ لذلك استقرت عينة الدراسة على ثماني دولٍ نامية المتمثلة بـ:(الارجنتين، وبنغلادش، وماليزيا، والفليبين، وتايلند، وتركيا، وفيتنام، وجنوب أفريقيا) للمدة من 1990-2022، وتم جمع البيانات اللازمة لتحليل التعريفات الجمركية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية في التجارة الخارجية من قاعدة بيانات البنك الدولي.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهجاً مزدوجاً يجمع بين الأسلوب الوصفي والتحليل الكمي؛ إذ تناولت في الجانب الوصفي تحليل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها، في حين تم استخدام الأسلوب الكمي لتحليل البيانات السنوية باستخدام بيانات طولية (Longitudinal data) تغطي سلسلة زمنية مقطعية للدول النامية خلال المدة (1990–2022). وقد تم تطبيق أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بطريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG–ARDL) لقياس وتحليل أثر التعريفات الجمركية إلى جانب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى في أداء التجارة الخارجية لعينة الدراسة من الدول النامية.

هيكلية الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام، يتناول القسم الأول مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، في حين يركز القسم الثاني على الإطار النظري والفلسفي للتجارة الخارجية. أما القسم الثالث، فيتناول البعد المفاهيمي للتعريفات الجمركية، في حين يخصص القسم الرابع للتحليل القياسي لتأثير التعريفات الجمركية وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى على التجارة الخارجية في الدول النامية للمدة 1990–2022. وتُختتم الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، يليها قائمة للمصادر.

1.1 الدراسات السابقة:

يتناول هذا المحور مراجعة الأدبيات التجريبية التي بحثت في العلاقة بين التعريفات الجمركية وحجم الاستيرادات، لذا سنعرض بعض الدراسات التي تمت دراستها واطلع الباحث عليها، وكما يأتي:

1. **دراسة (Oedit, 2023) الموسومة "العلاقة بين التعريفات الجمركية والاستيرادات: تحليل تجريبي قائم على البلدان المتقدمة والنامية"** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التعريفات الجمركية على تدفقات التجارة، مع التركيز بشكل خاص على تدفقات الاستيرادات في مجموعة من الدول المتقدمة والنامية. وقد اعتمدت الدراسة على بيانات سلاسل زمنية مقطعية تغطي 37 دولة متقدمة و35 دولة نامية خلال المدة من 1993 إلى 2018. ولتقدير العلاقة بين المتغيرات، تم استخدام الدراسة أنموذج الانحدار باستخدام طريقة تقدير الآثار الثابتة (Fixed Effects). وقد أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التعريفة الجمركية وحجم الاستيرادات.

2. **دراسة (Mohsen et al., 2017) الموسومة " تحرير التجارة، الصادرات والاستيرادات في سوريا"**، هدفت الدراسة إلى قياس أثر تحرير التجارة على كل من الصادرات والاستيرادات في سوريا للمدة 1980–2010، وذلك باستخدام مؤشر الانفتاح التجاري كمقياس لتحرير التجارة. اعتمدت الدراسة على اختبارات التكامل المشترك ونموذج غرانجر للسببية، حيث أظهرت نتائج التكامل المشترك وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري وكل من الصادرات الاستيرادات. كما بيّن اختبار غرانجر للسببية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه على المدى القصير بين الانفتاح التجاري والصادرات، في حين وجدت علاقة سببية أحادية الاتجاه من الانفتاح التجاري نحو الاستيرادات فقط. أما على المدى الطويل، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات إلى الانفتاح التجاري، دون وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والاستيرادات. وقد خلصت الدراسة إلى أن تأثير الانفتاح التجاري على الاستيرادات كان أقوى من تأثيره على الصادرات.
3. **دراسة (Santos-Paulino,2002) الموسومة "آثار تحرير التجارة على الاستيرادات في دول نامية مختارة"**، تناولت الدراسة العلاقة بين التعريفات الجمركية وحجم الاستيرادات في مجموعة من الدول النامية. وركزت الدراسة على عينة مكونة من 22 دولة نامية، إذ هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير سياسات تحرير التجارة، من خلال خفض كل من التعريفات الجمركية وغير الجمركية (بوصفها متغيرات تفسيرية)، على الاستيرادات (المتغير التابع). وقد استخدمت الدراسة بيانات الجدولية ديناميكية وتم اعتماد أسلوب العزوم المعممة (GMM) لتقدير النموذج. وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدلات التعريفات الجمركية والاستيرادات.

2.1 الجانب النظري والفلسفي للتجارة الخارجية:

تشير التجارة الخارجية إلى حركة التبادل بين الدول العالم، وهذا التبادل يشتمل على كل من حركة السلع المنظورة والخدمات غير المنظورة، إلى جانب حركة رأس المال سواء أكانت الاستثمارات المحلية أم أجنبية. لذلك، تسهم التجارة الخارجية في عملية تطور النشاط الاقتصادي؛ لكونها محركاً أساسياً لتنشيط عملية النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى توفير فرص العمل وتقليل معدلات الفقر والبطالة، وفضلاً عن ذلك، فإنها تسهم في تطور العلاقات بين الشعوب. وهذا ما تناولته مطاليب الجانب النظري:

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية:

يعود زيادة الاهتمام بالتجارة الخارجية في المدرسة التجارية في القرن السابع عشر في قارة أوروبا؛ إذ كانت تعني بدراسة التجارة الخارجية كواحدة من أهم مصادر الثروة، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بزيادة عدد الصادرات مقارنةً بعدد الاستيرادات من أجل الإسهام في زيادة تدفق الأموال إلى الدول، وتزامنت هذه المرحلة أيضاً مع الاهتمام بتقليل الاستيرادات، وتوفير حماية للسوق، وتقليل التكاليف الأجور؛ وذلك لدعم المنافسة الخارجية (Al-Isawi, 2022: 6). والتجارة الخارجية أحد القطاعات الحيوية في أي مجتمع، سواء أكان ذلك مجتمع نامياً أم مجتمعاً متقدماً. فضلاً عن ذلك، فهو يساعد في توسيع القدرة التسويقية من خلال فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة ويساعد في زيادة الرفاهية الاقتصادية البلاد في ضوء توسيع قاعدة الخيارات في مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الانتاجية (Farag et al., 2021: 181-190). وتعرف أن التجارة الخارجية تمثل مجموعة من الأنشطة التي تعتمد على تداول المنتجات بين دولة معينة ودول أخرى (AL-ISAWI, 2022: 6). كما أوضح أن التجارة بين دولتين أو أكثر، تتضمن التجارة عملات مختلفة من دول مختلفة وتنظم قوانينها وقواعد وأنظمة الدول المعنية (Shirke, 2023: 1). ومما سبق يتبين أن مفهوم التجارة الخارجية بنطاق واسع يشير إلى تبادل السلع والخدمات وانتقال رؤوس

الأموال داخل البلد وخارجه بين دول العالم، وهذا التبادل يشمل كل من الصادرات والاستيرادات للسلع المنظورة والصادرات والاستيرادات الخدمات غير المنظورة، فضلاً عن حركة رأس المال سواء أكانت الاستثمارات محلية أم أجنبية تليها حركة الذهب.

ثانياً: الفرق بين التجارة الخارجية والداخلية:

إن المعاملات التجارية بدأت من تكوين العلاقات البشرية، لكن بداية هذه العلاقات تكون عادة بنطاق ضيق، وبعد ذلك يتغير مسار العلاقات التجارية بين شعوب العالم، وحتى نعرف طبيعة هذه العلاقات وتطوراتها مع الزمن، لابد ان نفرق بين التجارة المحلية والخارجية؛ فالتجارة الداخلية تشير إلى تبادل السلع والخدمات بين المشترين والبائعين داخل الحدود الجغرافية للبلد نفسه، ويمكن أن تتم هذه التجارة إما كتجارة جملة وإما كتجارة تجزئة. أما التجارة الخارجية فهي عملية التبادل في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين دول عدة بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل، وهي تختلف بذلك عن التجارة الداخلية في أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة إلى دول متعددة سواء أكانت مجاورة للدولة أم غير مجاورة لها (Kesawaram *et al*., 2021: 45). والجدير بالذكر أن وجود العلاقات التجارية، بداية، كانت تتمثل بالتبادل بين الأفراد داخل حدود الدولة وهو ما يسمى بالتجارة المحلية، لكن عندما تزايد الانتاج المحلي لزيادة الطلب الداخلي، أصبحت التجارة عابرة لحدود الدولة، وسميت بالتجارة الخارجية.

ثالثاً: أسباب قيام التجارة الخارجية

إن تفسير أسباب التجارة الخارجية يعود إلى مشكلة الندرة النسبية، أي بمعنى أن كل دولة لا تستطيع أن تنتج كل المنتجات من السلع والخدمات لتلبية حاجتها المحلي؛ بسبب محدودية الموارد الاقتصادية مثل التكنولوجيا، والموارد الأولية، والظروف البيئة. وهناك عدة أسباب أسهمت في قيام التجارة الخارجية بين الدول العالم، نذكر منها (AL-ISAWI, 2022: 11):

1- **اختلافات الطلب:** يمكن ان تتم التجارة بين الدول إذا كانت طلباتها، أو أذواقها مختلفة؛ فقد يكون لدى الأشخاص من دول مختلفة رغبات أو أذواق مختلفة تجاه سلع معينة. وحتى عندما يواجهون السعر نفسه، فمن المرجح أن يرغب المستهلكون الصينيون في الأرز أكثر من الأمريكيين، ومن المرجح أن يفضل العملاء الهولنديون الأحذية الخشبية، ومن المرجح أن يرغب العملاء اليابانيون في السوشي أكثر من الأمريكيين.

2- **الاختلاف التكنولوجيا:** عندما تختلف القدرة التكنولوجية للدول على انتاج المنتجات والخدمات، يصبح من الممكن إقامة التجارة بينها. وتشير التكنولوجيا إلى الأساليب المستخدمة تحويل المدخلات كالعمالة وراس المال والأرض إلى منتجات وخدمات. وكان الاختلاف التكنولوجي أحد ركائز نموذج ريكاردو للميزة النسبية لتوليد التجارة الخارجية.

3- **الاختلاف في الموارد:** عندما يختلف توافر الموارد بين الدول، فقد تحدث تجارة بينها؛ فالموارد الطبيعية: المعادن، والأراضي الزراعية، وما إلى ذلك ونمو مخزون رأس المال في دولة ما هي أمثلة على ثراء الموارد الآلات، والبنية الأساسية، وانظمة الاتصالات. ووفقاً لنظرية هيكشر أولين، ستصدر الدولة كثيفة رأس المال السلعة كثيفة رأس المال، في حين ستصدر الدولة كثيفة العمالة السلعة كثيفة العمالة، ويشكل اختلال التوازن في الموارد أحد أسس التجارة الخارجية.

4- **وجود سياسات حكومية:** تتأثر الأسعار المفروضة على المنتجات والخدمات بالضرائب وخطط الدعم الحكومي. وقد تكون هذه التعديلات كافية لتوفير الفوائد في تصنيع سلع معينة، وفي بعض المواقف، قد تحدث التجارة نتيجة للاختلافات في السياسة الحكومية بين الدول فحسب.

5- **وجود اقتصادات الحجم في الانتاج:** لإنشاء التجارة بين دولتين، فإن اقتصادات الحجم في التصنيع كافية. وتشير اقتصادات الحجم إلى عملية تصنيع تنخفض فيها تكلفة الانتاج مع نمو حجم الانتاج. وتُعرف هذه الفائدة الصناعية أيضاً باسم زيادة العائدات على الحجم.

رابعاً: أهداف التجارة الخارجية

هناك مجموعة من الأهداف تحققها التجارة الخارجية، ومنها الآتي (Kesawaram et al., 2021: 45):

1. العملة الأجنبية التي يتم الحصول عليها من خلال التجارة الخارجية تولد عملية أنشطة التنمية الاقتصادية، فضلاً عن توفير فرص التوظيف، وتوسيع الإنتاج الصناعي.
2. أي اختراع في أي ركن من أرجاء البلد ينتشر إلى جميع الدول في ضوء التجارة الخارجية.
3. تصنف من المؤشرات المهمة لقياس القدرات الخاصة بالدول على المنافسة وتسويق المنتجات والانتاج في الأسواق العالمية والدولية.
4. تساعد التجارة الخارجية في بناء انظمة اقتصادية قوية، وتعزز من التنمية المستدامة فيها، عن طريق توفير المعلومات الرئيسة والوسائل التكنولوجية.
5. بناءً على التجارة الخارجية تظهر قدرة الدول على التنافسية في السوق الدولي، ومن ثم إمكانية تصديرها لمختلف منتجاتها.

رابعاً: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر في التجارة الخارجية، وتتنوع هذه العوامل بين الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، والسياسية، ويمكن تلخيص أهمها بما يأتي (Alam, 2022: 88-100) و(Ezeifekwuaba, 2022: 69-80):

1. **السياسات التجارية:** تعد السياسات التجارية عناصر مهمة في التجارة الخارجية؛ لأن الدولة تركز دائماً على الدولة الأكثر تفضيلاً في التجارة الخارجية. إلى جانب ذلك، تعد الدبلوماسية الاقتصادية أحد الأسلحة المؤثرة في التجارة الخارجية. ولا يمكن لأي دولة المشاركة في التجارة الثنائية إذا لم تكن هناك علاقة دبلوماسية، أو علاقة دبلوماسية جيدة بين البلدين.
2. **الاحتياطي النقدي الأجنبي**: إن الاحتياطي النقدي عامل مهم للغاية في تحديد التجارة الخارجية؛ لأنه يساعد في تحديد سعر صرف العملة. ومن المعتاد الاحتفاظ باحتياطي لمدة ثلاثة أشهر على الأقل من نفقات الاستيراد. وإذا كان الاحتياطي النقدي الأجنبي أقل، فسوف تنخفض قيمة العملة المحلية، ويشكل الاحتياطي النقدي الأقل تهديداً بإفلاس الدولة.
3. **التضخم:** التضخم يؤثر مباشرة في التجارة الخارجية؛ لأنه يزيد من الانتاج المحلي مما يقلل من حافز المستوردين الأجانب إذ يضطرون لدفع أسعار أعلى، وفي هذه الحالة، قد يكون المصدر الأجنبي مهتماً بمنتجات بلد آخر أرخص تنافسياً. فضلاً عن ذلك، إذا كان التضخم أعلى، فإن الاتجاه نحو الاستيراد قد يزيد. وعندما يزيد سعر المنتج المحلي، سيزداد طلب المستهلكين على السلع الأجنبية بسعر أقل.
4. **سعر الصرف:** في معظم الدول المتقدمة والنامية، يؤدي سعر الصرف دوراً رئيساً ومهماً؛ إذ يمكن أن يكون قيمة العملة مفيدة للمنتجين المحليين، ولكن قد تكون تحدياً في الاتجاه الآخر. في الفترة الاستعمارية، كان التبادل التجاري يتم عبر التبادل بالتجارة البديلة، وصولاً إلى هذا العصر ونظام العملة، قيمة العملة أو قيمة المال ليست نفسها في كل الدول.

خامساً: السياسات التجارية

إن السياسات التجارة الخارجية هي مجموعة من الإجراءات والتنظيمات التي تصدرها الحكومة، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، والتي تؤثر في هيكل التجارة الخارجية (Viphindrartin & Bawono, 2021: 77-78). كما أن الغرض من السياسة التجارية هو مساعدة التجارة الخارجية من خلال وضع معايير وأهداف يمكن فهمها من قبل الشركاء التجاريين المحتملين. وفي العديد من الأنظمة، تعمل الدول لأدوات، مثل ضرائب الاستيراد والتصدير، والتعريفات الجمركية، وانظمة التفتيش والحصص، ويمكن أن تشكل جميعها جزءاً من السياسة التجارية. تحاول بعض الدول حماية صناعاتها المحلية بناءً على السياسات التجارية من خلال وضع

أعباء ثقيلة على المستوردين ومن ثم السماح للمنتجين المحليين للسلع والخدمات بالمضي قدماً في السوق بأسعار أقل أو توفر أكبر. ويتجنب آخرون الحواجز التجارية بناءً على تعزيز التجارة الحرة التي لا يحظى فيها المنتجون المحليون بمعاملة خاصة، ويتمتع فيها المنتجون الدوليون بحرية جلب منتجاتهم (Samson & Imosu, 2021: 1-14). ومما تقدم يتبين أن السياسات التجارية، هي مجموعة من الخطط والإجراءات والتدابير التي تحكم الحركة التجارية بين دول العالم، والغرض من هذه السياسات هو توجيه حركة الصادرات والاستيرادات وتنظيمها، بهدف تحقيق الأهداف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، ومنها حماية الانتاج المحلي، والحصول الدولة على إيرادات لتحقيق المشاريع التنموية.

3.1 الإطار التعريفي للتعريفة الجمركية

التعريفة الجمركية هي فرض ضرائب أو رسوم على السلع التي تعبر حدود البلد، وغالباً ما تُعرف الرسوم الجمركية بأنها الضرائب المفروضة على جميع السلع التي عبرت حدود البلد، وغالبًا ما يُشار إلى الرسوم الجمركية أيضًا بالرسوم الاستيرادية، التي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية أو توفير حماية لها، وفي الواقع فإن الهدف ليس توفير الحماية فحسب، بل فرض التعريفة عادة ما يكون متطلبًا تم تنظيمه في ميزانية الدخل والنفقات الحكومية التي تهدف إلى زيادة كمية الإيرادات من وظيفة الصرف الأجنبي للدولة (Viphindrartin & Bawono, 2021: 87-88). تعد التعريفة الجمركية أبسط السياسات التجارية، ويتم فرض تعريفات محددة كرسوم ثابتة على كل وحدة من السلع المستوردة فعلى سبيل المثال، ثلاثة دولارات لكل برميل من النفط. إن التعريفات الكمركية القيمية هي ضرائب يتم فرضها كجزء صغير من قيمة البضائع المستوردة على سبيل المثال، كالتعريفة بنسبة 25% على الشاحنات المستوردة. وفي كلتا الحالتين، فإن تأثير التعريفة الجمركية هو رفع تكلفة شحن البضائع إلى بلد ما (kurgman, 2018: 243). ومما تقدم يتضح أن مفهوم التعريفة الجمركية من المنظور الاقتصادي والمالي يشمل كلاً من الضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات التي تعبر حدود البلد، ولاسيما الدول المتقدمة والنامية، لكن بنسبة مختلفة، وإن غالبية الدول النامية تعتمد على التعريفات الجمركية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، الغرض منها حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، وتحقيق التوازن التجاري. فضلاً عن ذلك، تسهم التعريفات الجمركية في تعزيز إيرادات الموازنة العامة لتمويل المشاريع التنموية في هذه الدول.

4.1 القياس الاقتصادي لأثر التعريفات الجمركية ومتغيرات اقتصادية أخرى على التجارة الخارجية في الدول النامية للمدة 1990-2022

اولاً: توصيف الأنموذج

يعد توصيف الأنموذج المرحلة الأساسية من مراحل عملية القياس الاقتصادي التطبيقي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، ويتكون النموذج الاقتصادي من معادلات رياضية تصف علاقات مختلفة. ويشتهر خبراء الاقتصاد ببناء نماذج لوصف مجموعة واسعة من السلوكيات، وفي هذه المرحلة يقوم الباحث بتوصيف هيكل المتغيرات الاقتصادية في دراسته سواء أكانت تفسيرية أم تابعة؛ لضمان تفسير دقيق للعلاقة بين متغيراتها ضمن إطار النظرية الاقتصادية، لذلك، سيتم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التفسيرية والتحكمية لغرض تحديد مدى تأثير هذه المتغيرات في المتغيرات التابعة للدول المختارة على مستوى الدول النامية، وباستخدام البيانات الطولية للمتغيرات تكون قياس اغلبية هذه المتغيرات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ لكونها أكثر استخداماً وشيوعاً في الدراسات الاقتصادية القياسية.

ثانياً: صياغة الأنموذج

يقصد بصياغة الأنموذج عملية تبسيط العلاقة بين المتغيرات التابعة والتفسيرية في ضوء استخدام المعادلة الرياضية، وفي هذا السياق، وفي صدد توضيح أثر التعريفات الجمركية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية في التجارة الخارجية لنموذج الدراسة، فإنها تأخذ الصيغة الرياضية الشكل الآتي:

$$Y = f\,(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5, X_6) + U \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

يعد النموذج الخطي المتعدد أحد الأشكال الشائعة للأنموذج رقم (1)، ويأخذ الصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1\,it} + \beta_2 X_{2\,it} + \beta_3 X_{3\,it} + \beta_4 X_{4\,it} + \beta_5 X_{5\,it} + \beta_6 X_{6\,it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

Y : المتغير التابع، β_o: الحد الثابت، $\beta 1 - \beta 6$: معلمات الميل، X1، X2 : المتغيرات المستهدفة، $X4 - X6$: المتغيرات التحكمية، ε : الخطأ العشوائي، i: عدد الدول، t: المدة الزمنية.

Y: الاستيرادات السلع والخدمات (% من إجمالي الناتج المحلي)

X1: معدل التعريفة الجمركية المطبقة على المنتجات الأولية، الوسط البسيط (كنسبة مئوية)

X2: معدل التعريفة الجمركية المطبقة على المنتجات المصنعة بوسائل بسيطة (كنسبة مئوية)

X3: إجمالي تكوين رأس المال (من الناتج المحلي الإجمالي %)

X4: الاستثمار الأجنبي المباشر صافي التدفقات الوافدة (من الناتج المحلي الإجمالي %)

X5: سعر صرف رسمي عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)

X6: إجمالي الإنفاق الحكومي (من إجمالي الناتج المحلي %)

المعاملات β_1 إلى $\beta 6$: تشير إلى معاملات الميل في سياق نموذج قياسي، وهذه المعاملات تُستخدم لقياس تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع.

β_o: يشير إلى المعامل الثابت أو الحد الثابت، يتمثل هذا المعامل في القيمة الثابتة التي تظهر في المعادلة الإحصائية أو الاقتصادية بغض النظر عن قيم المتغيرات الأخرى.

ε: الخطأ العشوائي: هو الفرق بين القيم الفعلية التي تم قياسها أو ملاحظتها وبين القيم التي يمكن التنبؤ بها باستخدام نموذج إحصائي. هذا الخطأ يُعتقد عادةً أنه ناتج عن العوامل العشوائية أو الغير قابلة للتحكم والتي تؤثر على البيانات.

ثالثاً: تقدير الأنموذج

سوف يتم تقدير النموذج القياسي في ضوء طريقة وسط المجموعة المدمجة Pooled (PMG -Mean Group)، كأحد طرق قياسية حديثة في إطار الأنموذج (Panel- ARDL) للبيانات الطولية التي يستخدمها الباحثون في الدراسات الاقتصادية ولا سيما عندما كانت عينة مقطعية كبيرة بعدد فترات زمنية طويلة، وهذا الأنموذج ملائم؛ كونه يقدر العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل والقصير، فضلاً عن تقدير العلاقات قصيرة الأجل على المستوى الدول المنفردة، فضلاً عن استبعاد الانموذج القياسي من المشاكل القياسية، وفي هذه الدراسة سنعتمد على طريقة وسط المجموعة المدمجة؛ لتحديد مدى تأثير التعريفات الجمركية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية في التجارة الخارجية لمجموعة من الدول النامية للأجل الطويل والقصير، فضلاً عن معلمة سرعة التعديل.

رابعاً: اختبار الأنموذج

هناك عدة خطوات توضح مرحلة اختبار النموذج، وهي كالآتي:

الخطوة الأولى: اختبار جذر الوحدة للبيانات الطولية Panel Unit Root Test

تظهر العديد من السلاسل الزمنية المقطعية الاقتصادية سلوكًا اتجاهيًا أو عدم ثبات، إما في المتوسط، وإما في التباين أو في كليهما. فإذا كانت البيانات اتجاهية، فيجب إجراء بعض أشكال إزالة الاتجاه قبل استخدامها للتقدير، ولمعرفة ما إذا كانت السلسلة متكاملة، لا بد من إجراء اختبارات جذر

الوحدة (Das, 2019: 306). وعلى الرغم من أن الأدبيات الاقتصادية القياسية بخصوص دراسات السلاسل الزمنية تجيب بنجاح عن قضايا الثبات، فإن تبني وتعديل اختبارات مماثلة على بيانات الطولية ما يزال قيد التقدم، ويرجع ذلك أساسًا إلى تعقيد النظر في عينات T وN كبيرة نسبيًا (Asteriou & Hall, 2007: 366): وفي اختبار جذر الوحدة للبيانات الطولية هناك فرضيتان أساسيتان، هما:

H_0 (فرضية العدم): السلسلة الزمنية تحتوي على جذر وحدة (أي غير مستقرة).

H_1 (الفرضية البديلة): السلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر وحدة (أي مستقرة). والجدول التالي توضح نتائج اختبار جذر الوحدة:

الجدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة للدول النامية للمدة (1990-2022)

Im, Pesaran and Shin W-stat				Levin, Lin & Chu t				الاختبار / المتغيرات	
Individual intercept and trends		Individual intercept		Individual intercept and trends		Individual intercept			
Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic		
0.2653	-0.627	0.3221	-0.4619	0.1512	-1.0314	0.0614	-1.5427	I0	Y
0.0000	-6.6964	0.0000	-8.2763	0.0000	-5.6647	0.0000	-7.0734	I1	
0.0003	-3.4262	0.0009	-3.1343	0.2290	-0.742	0.0002	-3.5672	I0	X1
0.0101	-2.3226	0.0056	-2.5363	1.0000	21.9244	1.0000	8.8595	I1	
0.9278	1.45992	0.3298	-0.4406	1.0000	8.24469	0.8405	0.99635	I0	X2
0.0000	-16.257	0.0000	-13.199	0.0000	-37.418	0.0000	-10.163	I1	
0.0772	-1.4243	0.0506	-1.6394	0.1422	-1.0703	0.0363	-1.7956	I0	X3
0.0000	-5.9829	0.0000	-7.6889	0.0000	-7.7221	0.0000	-8.9856	I1	
0.0153	-2.1634	0.0003	-3.426	0.0152	-2.1645	0.0011	-3.0634	I0	X4
0.0000	-10.352	0.0000	-11.72	0.0000	-4.14	0.0000	-6.3764	I1	
0.9999	3.87754	1.0000	4.30342	1.0000	7.02204	0.9991	3.12618	I0	X5
0.0400	-1.7509	0.0004	-3.3664	0.0217	-2.0199	0.0141	-2.1956	I1	
0.1829	-0.9045	0.0050	-2.5739	0.3579	-0.364	0.0944	-1.3144	I0	X6
0.0000	-7.6087	0.0000	-9.1675	0.0000	-7.2753	0.0000	-8.4004	I1	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الحاسبة لبرمجية EViews 12.

في ضوء الجدول (1) يلاحظ أن القيم الإحصائية للاختبارين (IPS, LLC) جذر الوحدة (Unit Root Test) في الدول النامية للنموذج التجارة الخارجية معنوية عند مستوى (I0) بالنسبة لمتغير التعريفة الجمركية على المنتجات الأولية (X1)، مما يعني رفض فرضية العدم، في حين كانت قيم كل من (IPS, LLC) غير معنوية عند مستوى دلالة 5% بخصوص متغيرات كل من الاستيرادات (Y)، والتعريفة الجمركية على المنتجات المصنعة (X2)، والاستثمار الأجنبي المباشر (X4)، والسعر الصرف (X5)، إجمالي تكوين رأس مال (X3)، والإنفاق الحكومي (X6). وبعد أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات أصبحت جميعها ساكنة عند (I1). واستناداً إلى نتائج الجدول (1) يتبين أن متغيرات الدراسة لنموذج التجارة الخارجية في الدول النامية أصبح استقرارها مختلفاً في اختبار جذر الوحدة، أي أن بعض المتغيرات ساكنة عند مستواها الأصلي (I0) وبعض المتغيرات الأخرى ساكنة بعد الفرق الأول لها (I1)، وللتأكد عدم استقرار المتغيرات في (I2) أصبح بالإمكان استخدام طريقة (PMG-ARDL) لتقدير العلاقات بين المتغيرات في الأجل الطويل والقصير.

الخطوة الثانية. اختبار التكامل المشترك Cointegration Test: وللتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، سنعتمد على اختبار (Kao) الذي قدم اختبارات من نوع DF وADF للتكامل المشترك في بيانات الطولية، كما هو موضح في الجدول الآتية:

الجدول (2) نتائج اختبار التكامل المشترك للدول النامية للمدة (1990-2022)

التجارة الخارجية (الاستيرادات)			
Prob.	t-Statistic	ADF	Kao
0.0159	-2.146359		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الحاسبة لبرمجية EViews 12.

استناداً إلى النتائج الموجودة في الجدول (2) لاختبار التكامل المشترك وباستخدام منهجية (Kao) للمتغيرات في الدول النامية، نلاحظ وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسية. يظهر ذلك في ضوء انخفاض قيم الاحتمالية لمعظم الإحصاءات إلى أقل من 5%، مما يعني رفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل. وتؤكد دراسة (Tsaurai, 2021, 144-153) باستخدام الاختبار نفسه، مما يجعل طريقة (PMG-ARDL) ملائمة عندما يكون الاختبار جذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول ومعنوية التكامل المشترك. وهذا يتوافق مع شروط نموذج الدراسة. ولكن قبل استخدام نموذج (PMG-ARDL) لابد ننتقل إلى خطوة التالية، وهي تحديد مدة الإبطاء المثلى باستخدام نموذج (VAR) للتعرف على مدة التأخير للإبطاء البيانات للمتغيرات الدراسة.

الخطوة الثالثة: تحديد فترة الإبطاء المثلى من خلال نموذج (VAR)

في هذه الدراسة سنعتمد على معيار شوارز (SIC) ومن أكثر استخداماً لهذا الغرض. والجدول (3) توضح مدة الإبطاء المثلى لنموذج التجارة الخارجية للدول النامية للمدة (1990-2022) وهي كالآتي:

الجدول (3) مدة الإبطاء المثلي لنموذج التجارة الخارجية للدول النامية للمدة (1990-2022)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: Y, X1, X2, X3, X4, X5, X6						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2376.46	NA	7.91E+14	54.16943	54.36649	54.24882
1	-1544.45	1512.738	14830946	36.37384	37.95033*	37.00897
2	-1451.08	154.9046	5519963	35.3655	38.32141	36.55636
3	-1371.47	119.4185	2900527	34.66976	39.0051	36.41636
4	-1285.2	115.6797	1378363	33.82273	39.53749	36.12506
5	-1205.37	94.34535	816582	33.12203	40.21622	35.9801
6	-1126.56	80.60369*	550272.3*	32.44447*	40.91809	35.85828*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الحاسبة لبرمجية EViews 12.

وتوضح الجدول (3) عدد فترات الإبطاء المثلى لمؤشر التجارة الخارجية من خلال استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) بالاعتماد على معيار (Schwarz criterion)، فقد توصل النموذج القياسي للدراسة الحالية إلى ان عدد فترات الإبطاء المثلى تنتهي النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي البواقي هي (1).

الخطوة الخامسة: تقدير وتفسير نتائج الآجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ باستخدام مقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) في بيئة أنموذج (ARDL)

بعد الانتهاء من اختبارات كل من جذر الوحدة واختبارات التكامل المشترك والتحقق من وجود العلاقات المتكاملة بين متغيرات الدراسة، أصبح بالإمكان تقدير النموذج (Panel – ARDL) وبتوظيف مقاربة قياسية، وهي وسط المجموعة المدمجة (PMG - ARDL)، ووفقاً لمتطلبات الاقتصاد القياسي فإن النموذج ملائم للمرونة في الأجل القصير والطويل، ولا بد أن تكون

السلسلة الزمنية المقطعية تتمتع بطول سلسلتها الزمنية. والجدير بالذكر أن المقاربة القياسية وسط مجموعة المدمجة (PMG/ARDL) لمتغيرات النموذج القياسي في الدول ا والنامية، والتي تتضمن الأجل الطويل والقصير يمكن تطبيقها إذا كانت المتغيرات في جذر الوحدة ساكنة عند مستوياتها الأصلية (I0) أو متكاملة عند الدرجة (I1) وبشرط أن لا تكون متغيرات عند مستوى (I2)، فضلاً عن معنوية اختبار التكامل المشترك، مما يساعدنا في قياس وتحليل مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية التفسيرية والتحكمية المتمثلة بالتعريفة الجمركية في المنتجات الأولية، والتعريفة الجمركية على المنتجات المصنعة، وسعر الصرف، وإجمالي تكوين رأس المال، والاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي في التجارة الخارجية للأمد الطويل، إلى جانب الأمد القصير ومعلمة تصحيح الخطأ. وهناك العديد من الدراسات التي تناولت السلاسل الزمنية المقطعية في مجال الاقتصاد القياسي التطبيقي والتي اعتمدت على طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG/ARDL) بنطاق واسع وهو ما أكد أهمية هذا النموذج من بين نماذج أخرى في تفسير العلاقات الاقتصادية القياسية لمدى الطويل مما يساعد الدراسة الحالية في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموثوقية، وبما أن الاختلاف بين طريقة وسط المجموعة المدمجة (PMG) وطرق قياسية أخرى هي أن طرق أخرى لنماذج الانحدار تظهر التأثير بين المتغيرات الدراسة في الأمد الطويل فقط، لكن طريقة (PMG) تظهر التأثير بين المتغيرات التفسيرية والتابعة في الأمد الطويل والقصير، فضلاً عن معلمة سرعة التعديل. والجدول (4) توضح تقديرات ونتائج الأجل الطويل والقصير ومعلمة سرعة التعديل في الدول النامية لنموذج التجارة الخارجية.

الجدول (4) نتائج الأجلين الطويل والقصير لأنموذج التجارة الخارجية للدول النامية

Dependent Variable: D(IMPORT__Y_)				
Method: PMG – ARDL				
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): X1, X2, X3, X4, X5, X6				
Fixed regressors: C				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
TARIFF_PRIM__X1_	-0.1921	0.191268	-1.00437	0.3174$^{n.s}$
TARIFF_MANU__X2_	-0.77254	0.214098	-3.60833	0.0005***
FORM__X3_	-0.45971	0.183593	-2.50399	0.0137**
FDI__X4_	1.086886	0.372898	2.914705	0.0043***
EXCH__X5_	0.001793	0.000972	1.844915	0.0677*
EXP__X6_	1.293534	0.224264	5.767898	0.0000***
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.25609	0.113659	-2.25313	0.0262**
D(TARIFF_PRIM__X1_)	0.166407	0.110865	1.500992	0.1362$^{n.s}$
D(TARIFF_MANU__X2_)	-0.03733	0.226684	-0.16466	0.8695$^{n.s}$
D(FORM__X3_)	1.103435	0.207897	5.307597	0.0000***
D(FDI__X4_)	-0.12811	0.37438	-0.3422	0.7328$^{n.s}$
D(EXCH__X5_)	2.748226	2.001401	1.373151	0.1724$^{n.s}$
D(EXP__X6_)	0.294896	0.280777	1.050283	0.2958$^{n.s}$
C	-23.535	9.857528	-2.38751	0.0186
Root MSE	1.491613	Mean dependent var		0.149979
S.D. dependent var	4.087897	S.E. of regression		1.901441
Akaike info criterion	3.586218	Sum squared resid		404.9337
Schwarz criterion	4.818528	Log likelihood		-256.346

Hannan-Quinn criter.	4.085779	(*): significant at 10% level. (**): significant at 5% level. (***): significant at 1% level. n.s : insignificant

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الحاسبة لبرمجية EViews 12.

أولاً: نتائج العلاقة في الأجل الطويل:

- إن التعريفة الجمركية على المنتجات المصنعة (X2) في الأجل الطويل تؤثر بصورة معنوية وعكسية في الاستيرادات (Y) عند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أن زيادة نسبة التعريفة الجمركية على المنتجات المصنعة بنسبة (1%) ستؤدي إلى انخفاض حجم الاستيرادات بنسبة (0.772).
- تبَّين وجود علاقة غير معنوية بين الاستيرادات (Y) وكل من متغيري التعريفة الجمركية المنتجات الأولية (X1)، والسعر الصرف (X5) في الأجل الطويل عند مستوى معنوية (5%) ولكن سعر الصرف معنوي عند مستوى (10%).
- إن إجمالي تكوين رأس المال (X3) في الأجل الطويل يؤثر بصورة معنوية وعكسية في الاستيرادات (Y) عند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي ان زيادة إجمالي تكوين رأس المال بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات بنسبة (0.459%).
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر (X4) في الأجل الطويل يؤثر بصورة معنوية وطردية في الاستيرادات (Y) عند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (1%) ستؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات بنسبة (1.086%).
- إن الإنفاق الحكومي (X6) في الأجل الطويل يؤثر بصورة معنوية وطردية في الاستيرادات (Y) عند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة (1%) ستؤدي إلى زيادة حجم الاستيرادات بنسبة (1.293 %).

ثانياً: نتائج العلاقة في الأجل القصير:

- إن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي عند 5% وبالإشارة السالبة (-0.25609)، مما يدل على أن النموذج يتضمن آلية تعديل أو تصحيح خطأ التوازن من المدى القصير نحو العلاقة في الأجل الطويل كما أن سرعة التعديل تعالج الاختلال ثلاث سنوات وتسعة أشهر.
- وجود علاقة معنوية وطردية بين الاستيرادات (Y) وإجمالي تكوين رأس المال (X3) بمستوى معنوية أقل من (5%)، أي ان زيادة إجمالي تكوين رأس المال بنسبة (1%) ستؤدي إلى ارتفاع حجم الاستيرادات بنسبة (1.103%).
- يلاحظ في الأجل القصير وجود تأثير غير معنوي بين الاستيرادات (Y)، وكل من متغيرات التعريفة الجمركية على المنتجات الأولية (X1)، والتعريفة الجمركية على المنتجات المصنعة (X2)، والاستثمار الأجنبي المباشر (X4)، وسعر الصرف (X5)، والإنفاق الحكومي (X6).

الاستنتاجات:

1. اتضح من نموذج التجارة الخارجية أن نتائج اختبار جذر الوحدة، ظهرت أن بعض المتغيرات في مستواها الأصلي (I0)، وأما بعضها الأخر، وبعد أخذ الفرق الأول لها، أصبحت جميعها ساكنة عند (I1) مما يعني أن المتغيرات المعتمدة والتوضيحية يكون استقرارها مختلف في مستويات جذور الوحدة، وهذا يعني النموذج (PMG-ARDL) ملائم في هذه الدراسة.
2. تبين من خلال نموذج التجارة الخارجية أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة استناداً إلى نتائج اختبار التكامل المشترك، أي أن المتغيرات المعتمدة والتوضيحية تتجه معاً في الأجل الطويل.

3. تبين أن التعريفات الجمركية تؤثر سلباً خصوصاً في الأمد الطويل في التجارة الخارجية للدول النامية، مما يعني أن استمرار الدول في الاعتماد على التعريفات الجمركية بحجة الإيرادات وتمويل الإنفاق العام قد أدى إلى تراجع مستويات الانتاج، فضلاً عن انخفاض معدلات التجارة الخارجية بين الدول.
4. تبين أن سعر الصرف ليس له تأثير في التجارة الخارجية للدول النامية، وهذا يرجع إلى ان نظام سعر الصرف في الدول المتقدمة كان نظاماً ثابتاً، لكنه في الدول النامية كان مرناً (المعوم)، مما يؤدي إلى عدم فاعلية هذا المتغير في هذه الدراسة.
5. اتضح أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر من المتغيرات المهمة في الانموذج الدراسة وأن له الأهمية نفسها في التجارة الخارجية استناداً إلى معنويتها وتأثيرها الإيجابي، مما يعني أنه كلما زاد الاستثمار الأجنبي في دول عينة الدراسة، أدى إلى زيادة الانتاج والتصدير، فضلاً عن توفير فرص العمل وتحريك النشاط الاقتصادي.
6. اتضح من النماذج التقديرية أن بعض المتغيرات المستقلة ليست معنوية في المدى القصير للدول النامية، وهذا ليس شرطاً لعدم معنويتها، ولم يكن لها تأثير في النموذج القياسي، ويمكن أن تكون هذه المتغيرات معنوية في المدى الطويل، وهذا يرجع إلى فعالية السياسة الاقتصادية لهذه الدول.

المقترحات:

1. تهيئة بيئة مناسبة للقطاع الخارجي في ضوء إزالة جميع العوائق أمام التجارة الخارجية للدول العالم، لا سيما الدول النامية بناءً على اتباع استراتيجية جيدة للسياسة التجارية في الصادرات والاستيرادات، وهذا سوف يؤدي إلى تحسين معدلات التجارة الخارجية بين الدول، فضلاً عن زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
2. تبني الاستراتيجيات الفعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التشريعات القانونية والإدارية والاقتصادية، فضلاً عن إعطاء الحوافز للمستثمرين الأجانب مما يؤدي إلى زيادة الانتاج داخل الدولة، فضلاً عن توفير فرص العمل وتقليل البطالة، وهذا سيؤدي إلى زيادة الصادرات، فضلاً عن زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتوسيع التنمية الاقتصادية.
3. استخدام فعال لسياسة الإنفاق الحكومية لدول عينة الدراسة، وضرورة أن يكون الإنفاق الاستثماري بديلاً من الإنفاق على الاستهلاك في ضوء استيراد السلع والخدمات، وتحويل العملة الصعبة إلى خارج الدولة، وهذا ما يشجع زيادة الانتاج وحركة التجارة الخارجية مع العالم الخارجي.
4. تشجيع الاستثمار المحلي بناءً على استقرار مناخ البنوك المحلية عن طريق الأدوات السياسة النقدية، وهذا يشجع الجمهور على الادخارات في الودائع المصرفية، مما يؤدي إلى توجيه أموال الاستثمار لدى المصارف؛ لتمويل المشاريع الاستثمارية، كما سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات داخل الدولة، ومن ثم زيادة السلع والخدمات، فضلاً عن زيادة المشاريع التنموية.
5. لابد من تبني سياسات استراتيجية لاستقرار سعر الصرف في الدول النامية بناءً على توفير الاحتياطي النقدي الكافي لدى البنك المركزي، ومراقبة البنوك التجارية من قبل السلطات النقدية لعملية تحويل العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية؛ لكيلا تؤثر في سعر الصرف العملة المحلية.

المصادر:

1. Alam, md zahangir, (2022), most influential factors affecting international trade flows: bangladesh context, journal of entrepreneurship and business, vol., 10, no., 1.

2. Al-isawi, Ahmed Sabah Ali, (2022), the role of the foreign trade sector in supporting Iraq's trade balance from 2008 to 2019, master thesis, i, institute of graduate studies.
3. Asteriou, D., & Hall, S. G, (2007), applied econometrics: A modern approach using EViews and Microfit (Revised ed.), Palgrave Macmillan.
4. Baltagi, B. H, (2011), Econometrics, (5th Ed.), Springer.
5. Ezeifekwuaba, tochukwu benedict, (2022), factors affecting international trade activity in less developed nations: Nigeria as a case study, science research.
6. Farag, Fouzi Salih, Rossazana Ab-Rahim, and Khairil-Annuar Mohd-Kamal, (2021), Foreign trade and economic growth relationship: Empirical evidence from Libya, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, vol., 11, no., 4.
7. Kesawaram, v. natarajan, gurumurthy, s. b. rajendra prasad, pramod kumar, (2021), foreign trade and policy, Pondicherry University.
8. Krugman, Paul R., Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz, (2018), International Trade theory & policy, eleventh edition.
9. Mohsen, A. S., Chua, S. Y., & Sab, C. N. C, (2017), Trade liberalization, exports and imports in Syria, Foreign Trade Review, Vol., 52, No., 2.
10. Oedit, Y. (2023). The tariffs-imports relationship: An empirical analysis based on developed and developing countries, Master’s thesis, Erasmus University Rotterdam.
11. Pesaran, M. H, (2015), Time series and panel data econometrics, (1th Ed.), Oxford University Press.
12. Samson, A. A., Imosu, I. E. E, (2021), Nigeria’s Foreign Trade Policy and Economic Relations with China under President Buhari’s Administration, 2015-2020, Zamfara Journal of Politics and Development, vol., 2, no., 1.
13. Santos-Paulino, A. U, (2002), the effects of trade liberalization on imports in selected developing countries. World development, Vol., 30, No., 6.
14. Shirke, d. t., ajay bhamare, prakash mahanwar, (2023), international economics, university of mumbai.
15. Tsaurai, K, (2019), the impact of financial development on carbon emissions in Africa. International Journal of Energy Economics and Policy, Vol., 9, No., 3.
16. Viphindrartin, sebastiana, bawono, suryaning, (2021), international economics, triple nine-communication press.